



الآثار المحتملة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في مجال تحرير تجارة الخدمات المالية في النمو الاقتصادي: دراسات حالة

د. عبدالله فاضل الحيايلى

مدرس/ قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية/ مركز الدراسات الإقليمية / جامعة الموصل

مستخلص البحث

يعد تحرير تجارة الخدمات المالية، وعلاقته بالنمو الاقتصادي حقلاً خصباً في مضمار الاقتصاد الدولي. وأفضت نتائج التحليل الكمي أن التحرير المالي للدول الخليجية العربية منفردة لم يترك أثراً إيجابياً ومعنوياً في الناتج المحلي الاجمالي، في حين كان الأثر إيجابياً ومعنوياً على المستوى الجمعي لتلك الدول. وعليه، فإن التعامل على شكل إندماج للمؤسسات المالية وأسواقها من شأنه أن يفضي إلى تحقيق مزيات اقتصادية أفضل في ميدان التنافس في الاسواق المالية العالمية، وتقوية موقفها التفاوضي في إطار الاسهام في قرارات منظمة التجارة العالمية، بما يحقق لها عوائد اقتصادية ملموسة. وينبغي التشديد على حتمية التكامل المالي الخليجي والسير به باتجاه إندماج المؤسسات المالية وإستبدالها بعدد محدود من المؤسسات المالية الضخمة التي تستطيع منافسة المؤسسات المالية الأجنبية بشكل أفضل، في ظل تحرير تجارة الخدمات المالية.

المقدمة:-

أمسى الحديث عن الخدمات المالية يأخذ مجالاً رحباً في الأدبيات الاقتصادية والمالية الدولية، وأضحت "الخدمة المالية" تعامل بوصفها منتجاً له قطاعه الخاص به يطلق عليه "صناعة الخدمات المالية" من مثل الخدمات التمويلية، والمصرفية، والتأمينية، وأصبح لكل خدمة مالية أدواتها التي تعكس العلاقة بين طرفين هما منفذ الخدمة المالية والمستهلك الذي



يطلبها. وبات تحرير الخدمات المالية من الموضوعات الاقتصادية المهمة التي حظيت باهتمام واسع من لدن المختصين في الاقتصاد الدولي منذ مطلع العقد الأخير من القرن العشرين. ويأتي هذا الاهتمام متزامنا مع اشتداد حدة الأزمات المالية التي شهدتها العديد من الدول، واقترانها بهذا القدر أو ذاك مع التحرير المالي من مثل الأزمة المالية في المكسيك (١٩٩٤-١٩٩٥)، وفي جنوب شرق آسيا (١٩٩٧)، وفي البرازيل (١٩٩٨)، وفي روسيا (١٩٩٩)، ولفقت هذه الأزمات المالية أنظار الاقتصاديين حول ولادة ظاهرة اقتصادية جديدة أطلق عليها "العولمة المالية"، التي تعد واحدة من أبرز مظاهر العولمة الاقتصادية وإحدى تجلياتها. فضلا عما يشهده العقد الأول من الألفية الثالثة من أزمة مالية عالمية في الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٨)، ما زالت تداعياتها طور التفاعل، وألقت بظلالها القاتمة على أغلب الإقتصادات في العالم. كما تتبع أهمية تحرير الخدمات المالية، من الدور الحاسم الذي يمارسه القطاع المالي، من خلال إمداد الاستثمارات المحلية بمصادر النمو الإقتصادي، فضلا عن نمو تجارة الخدمات بعامة والخدمات المالية بخاصة بشكل مثير للأهتمام وبمعدلات ما زالت تضاهي معدلات النمو في تجارة السلع. ناهيك عن زيادة نسبة أسهام الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى في معظم الدول. كما أن تحرير تجارة الخدمات بات مرهوناً إلى حد كبير بتحرير تجارة الخدمات المالية، وإزالة العوائق التي تعترض طريقها، وعليه فأن تحرير تجارة الخدمات المالية لا يؤدي إلى زيادة معدلات التبادل الدولي في قطاع الخدمات وحده حسب، وإنما يؤدي إلى زيادتها لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويأتي هذا الاهتمام المتزايد بتحرير تجارة الخدمات المالية نظرا لتزايد الأهمية النسبية لتجارة الخدمات المالية من أجمالي التجارة الدولية، ناهيك عن سياسات



الانفتاح والإصلاح الاقتصادي التي تعزز من أهمية القطاع المالي، والتوجه الجاد للعديد من دول العالم إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية العالمية، وعُدَّت تجارة الخدمات المالية كونها الأكثر حركية في العالم، إذ بلغ معدل نموها السنوي خلال عقد التسعينات من القرن العشرين نحو (١٥%) بمقابل (١٢،٣%) من تجارة الخدمات^(١). ومهما تعاظمت العوامل الدافعة للبدء بتحرير تجارة الخدمات، بيد أن دوافع تحرير الخدمات المالية يجد له مسوغات أكثر كونه يوصف بالشرط المسبق الذي يتقدم سوق رأس المال برمته، ويعد الشريان الحيوي الذي يسهل انتقال السلع والخدمات.

مشكلة البحث: يعد قطاع الخدمات المالية واحداً من أهم القطاعات التي تضمنتها الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) من أصل اثنا عشر قطاعاً رئيساً، والتي تم إقرارها بين الدول الأعضاء المنضوية تحت لواء منظمة التجارة العالمية (WTO)، وتعد أول اتفاقية متعددة الأطراف تضع مبادئ وقواعد منظمة للتجارة الدولية في الخدمات، وتنشئ إطاراً لتحريرها تدريجياً. ولا ريب، أن هذه الاتفاقية تحمل بين جنباتها جملة من التحديات التي تفرضها على المؤسسات المالية للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وعليه فإن الدول الخليجية العربية (عينة الدراسة) التي وافقت على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتوقيعها على الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، ستواجه قطاعاتها المالية تحديات تنعكس على أدائها الاقتصادي الذي تجسده معدلات نموها الاقتصادي معبراً عنه بالتطورات التي يشهدها الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول.

هدف البحث: - يهدف البحث إلى بيان أثر انضمام الدول الخليجية العربية إلى منظمة التجارة العالمية، وتبنيها سياسة تحرير تجارة الخدمات المالية في معدلات نموها الاقتصادي.

فرضية البحث: - تُمارس عملية تحرير تجارة الخدمات المالية في الدول الخليجية العربية آثاراً سلبية في النمو الاقتصادي، لعدم قدرة مؤسساتها



المالية على منافسة نظيراتها العالمية التي تتمتع بمهارات عالية وبمزيات الإنتاج الكبير.

منهج البحث: - يعتمد البحث الجمع بين الأسلوبين الوصفي والكمي، ويستند الأسلوب الوصفي على الدراسات النظرية، في حين يقوم الأسلوب الكمي على القياس الاقتصادي الذي يهدف إلى قياس أثر انضمام الدول الخليجية العربية فرادى ومجموعة وتبنيها تحرير تجارة الخدمات المالية في النمو الاقتصادي وتحليله. وتم اعتماد المدة (١٩٩١-٢٠٠٧) لأسباب عدة لعل في مقدمتها أن تاريخ انضمام دول العينة إلى منظمة التجارة العالمية يقع ضمن هذه المدة، وقيامها بالتوقيع على اتفاقية التجارة في الخدمات، فضلا عن أن هذه المدة الزمنية شهدت جملة من التغيرات الاقتصادية المهمة أبرزها ذبوع ظاهرة العولمة المالية وانتشارها، وإتباع دول العينة سياسة الانفتاح الاقتصادي وبضمنها الانفتاح المالي. ويهدف التحقق من فرضية البحث جرى تقسيم البحث إلى أربعة محاور، اهتم المحور الاول بالتعريف بالمفاهيم الاصطلاحية لكل من تجارة الخدمات المالية، وتحرير تجارة الخدمات المالية، والتعرف على اليات عملية التحرير المالي. وتناول المحور الثاني مزيات تحرير تجارة الخدمات المالية وسلبياتها، وانصب اهتمام المحور الثالث على استعراض أهم الدراسات التي تناولت تحليل الأثر الذي يمارسه تحرير تجارة الخدمات المالية في النمو الاقتصادي. وانصرف المحور الرابع لقياس أثر تحرير تجارة الخدمات المالية في النمو الاقتصادي للدول الخليجية العربية كل على إنفراد، وعلى مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجموعة للمدة (١٩٩١-٢٠٠٧).

المحور الاول:- مفهوم تجارة الخدمات المالية وتحريرها والياتها



ينصرف المفهوم الاصطلاحي لتجارة الخدمات المالية بحسب التعريف الذي أورده الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) إلى "الخدمات كافة التي تحمل الطبيعة المالية والمقدمة بوساطة مُؤرد خدمات مالية في دولة عضو في منظمة التجارة العالمية". وتعرف الاتفاقية نفسها مُؤرد الخدمة المالية بأنه "أي شخص طبيعي أو اعتباري لدى إحدى الدول الأعضاء، ويرغب فعلاً في تقديم خدمة مالية"^(٢). أما المفهوم الاصطلاحي لتحرير تجارة الخدمات المالية، والذي يطلق عليه اختصاراً بالتحرير المالي فينصرف إلى معنيين^(٣): - المعنى الأول: - هو المعنى الشامل ويقصد به "مجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها دولة ما لإلغاء أو تخفيف حدة الإجراءات والقيود المفروضة على عمل النظام المالي والمصرفي وذلك بقصد تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كلياً". والمعنى الثاني: - يتضمن "العمل على تحرير عمليات السوق المالية من جميع القيود المفروضة عليها، التي تعد سبباً رئيساً في إعاقة تداول الأوراق المالية على المستويين المحلي والدولي".

ويشمل النظام المالي المؤسسات المالية والأسواق المالية وأدواتها ويؤدي تحريره إلى تفعيل المشاركة في النمو الاقتصادي والوصول إلى حالة الانفتاح المالي لعمل السوق المالية من حيث تحديد سعر صرف العملة الوطنية، وحرية تبادل العملات، وترك تحديد معدلات الفائدة لآلية السوق ومن ثم رسم السياسات النقدية لكي تتناغم وتلك الحالة المنفتحة للسوق^(٤). أما القيود المفروضة على عمل النظام المالي، والتي يطلق عليها بالكبح المالي Financial Repression فهي تلك التي تفرض على المنافسة في الأسواق المالية، وتتمثل بالأشكال الآتية^(٥): -

- القيود المفروضة على رؤوس الأموال المتدفقة من الخارج إلى الداخل أو بالعكس.

- القيود المفروضة على المنافسة الأجنبية في الأسواق المالية المحلية.



- العمل على ضمان حد أدنى من هامش الوساطة المالية، وذلك من خلال برامج الدعم للوسطاء الماليين، أو من خلال تثبيت معدلات الفائدة على الودائع والقروض.
- العمل على فرض قيود على عملية خروج الوسطاء الماليين من السوق التي غالباً ما تكون مصحوبة بعمليات تأمين غير محددة للودائع.
- العمل على تأمين القروض الأساسية في محافظ الائتمان المصرفي.
- ضمان نشاط الأعمال المصرفية من خلال برامج الائتمان المحولة حكومياً للقطاعات الرئيسية.

آليات تحرير الخدمات المالية:- تتمثل بالآتي^(٦):-

- إلغاء ضوابط الصرف:- يجري ذلك عن طريق اعتماد سعر صرف مرن للعملة المحلية، ويتحدد ذلك على وفق آلية السوق، لأن سعر صرف العملة المحلية يُظهر المستويات الحقيقية لأسعار الموجودات المحلية، وقد تم اعتماد هذا الإجراء في أغلب الدول الرأسمالية المتقدمة.
- تحرير معاملات رأس المال:- إتاحة الحرية لانتقال رؤوس الأموال من وإلى النشاطات الاقتصادية المختلفة والذي يؤدي بدوره إلى إمكانية امتلاك المقيمين للأصول المالية والنقدية والمادية الأجنبية وكذا الحال فيما يخص الأجانب غير المقيمين في امتلاك الأصول المحلية وتداولها. ومن الجدير بالذكر، أن عملية تحرير معاملات حساب رأس المال تُستكمل بإجراءات أخرى تتمثل بالآتي:-
- المعاملات الداخلية:- يُسمح فيها للمقيمين بتحويل رؤوس الأموال، ومسك الأصول المالية في الأسواق المالية الدولية، ويُسمح لغير المقيمين إصدار المطلوبات والاقتراض من الأسواق المحلية.



- المعاملات المحلية بالعملات الأجنبية:- يُسمح فيها للمقرضين والمقترضين انجاز المعاملات فيما بينهم بالعملات الأجنبية من مثل الودائع المصرفية والاقتراض بالعملات الأجنبية.

إن تحرير قطاع الخدمات المالية في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، تم الاتفاق عليه بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في الاجتماع الذي عُقد في مقر المنظمة في جنيف في ١٩٩٧، وجرى الاتفاق على إزالة القيود الدولية المفروضة على نشاط المؤسسات المالية، وتوسعتها، ووصف الاتفاق بالتاريخي لأنه يدعم سياسات التحرير المالي، ويعد أداة مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي في أنحاء العالم كافة، اذ شمل الاتفاق نطاقاً واسعاً من الخدمات المالية التي بلغت قيمتها نحو (١٨) تريليون دولار في هيئة أوراق مالية، و(٣٨) تريليون دولار في شكل قروض مصرفية، و(٢،٥) تريليون دولار في صورة أقساط تأمين^(٧). وتتمكن الاتفاقية العامة في الخدمات من تحقيق هذه المهمة من خلال مبادئها وأحكامها التي تنص عليها، وتحظر بموجبها على الدول الأعضاء التمييز بين المؤسسات المالية العاملة في السوق وتصنيفها إلى أجنبية ومحلية، فضلاً عن إزالة القيود التي تحد من إمكانية نفاذ المؤسسات المالية الأجنبية إلى الأسواق المحلية للدول الأعضاء وتحريرها من أنواع القيود كافة وجدولتها بصورة شفافة في جداول الالتزامات المحددة في حالة وجودها.

المحور الثاني:- مزايا تحرير تجارة الخدمات المالية وسلبياته

قبل البدء في إدراج مزايا تحرير تجارة الخدمات المالية وسلبياته سنلقي نظرة على جملة الأهداف التي تسعى أغلب الدول إلى تحقيقها باعتماد التحرير المالي وفي مقدمتها^(٨):-



- تسهيل وصول المستثمرين والمقترضين المحليين إلى مجالات الاستثمار ومصادر التمويل الدولية، وبالمقابل تسهيل دخول الشركات والمستثمرين الأجانب إلى الأسواق المالية المحلية.
- تعزيز المنافسة بين الأسواق المالية المختلفة بغية الحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الدولية.
- تحقيق كفاءة أكبر وفعالية أعلى لعمل الأسواق المالية بهدف تعبئة الادخارات المحلية والاستفادة منها في عمليات التمويل.
- دعم الاستثمارات المحلية وتشجيعها في بقية القطاعات الاقتصادية، من خلال تأمين رؤوس الأموال عبر مصادرها المختلفة^(٩).
- زيادة عدد الأدوات المالية المتاحة لكل من المدخرين والمستثمرين، من خلال توسيع البنية التحتية المالية، وتحسين الإطار العام لعملية الوساطة المالية، والعمل على تخصيص الموارد المالية بشكل كفاء، وتشجيع الإدخارات، وزيادة عرض الائتمان الكلي للقطاع المصرفي^(١٠).
- بعد التعرف على أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها من جراء تحرير تجارة الخدمات المالية، سنقوم بتلخيص مميزات التحرير المالي وسلبياته.

مميزات تحرير تجارة الخدمات المالية:- يمكن حصر أهم مميزات التحرير المالي بالآتي^(١١):-

١. العمل على تحريك المصادر المالية من دول الفائض في رأس المال إلى دول العجز، فضلا عن خفض معدلات الفائدة على الاقتراض وبخاصة تجاه القطاعات الاقتصادية الرائدة: الصناعية والزراعية والتجارية.



٢. تعزيز المنافسة في الأسواق المالية، وتحسين كفاءة إدارة الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية والمصرفية، والذي ينعكس على تحسين نوعية الخدمة المالية، وزيادة الكفاءة الإنتاجية، فضلا عن توفير خيارات أفضل للمستهلكين.

٣. الإسهام في تحسين الأداء الاقتصادي على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية، عبر تنشيط خدمات الوساطة المالية، وتهيئة مناخ ملائم يزيد الفرص الاستثمارية، من خلال تخصيص أفضل للموارد بين القطاعات الاقتصادية وبين الدول المختلفة.

٤. تسهيل عملية حصول الحكومة على الموارد المالية وبتكاليف أقل لتمويل قطاعاتها الاقتصادية، فضلا عن حفز الحكومة لتحسين إدارة السياسات الاقتصادية الكلية، وسياسات الإشراف والرقابة على القطاع المالي، وإنهاء جميع أنواع التدخلات التي تؤدي إلى تشوهات في عمل الأسواق، من خلال وضع تشريعات مرنة، واتباع سياسات اقتصادية بغية جذب الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة مع إعادة أرصدة المستثمرين المحليين الموجودين في الخارج^(١٢)، وما يعقبها من تعزيز إمكانية حصول المستثمر المحلي على القروض وخدمتها بأقل تكاليف ممكنة، ناهيك عن تحسين نوعية التدفقات النقدية، بما يؤدي إلى ردم فجوة الادخارات التي تعاني منها أغلب الدول النامية^(١٣).

٥. توفير آليات أفضل لإدارة المخاطر واستيعاب الصدمات، وتعزيز الفرص الاستثمارية من خلال التوزيع القطاعي الفعال للموارد^(١٤).

٦. السعي من أجل التخلص من القيود المالية من مثل الحد الأعلى لمعدل الفائدة، والحد الأقصى للاحتياطي، وتحديد مقدار برامج الائتمان وغير ذلك من المحددات التي تشكل الإطار القانوني لعمل الأسواق المالية من خلال التحرير المالي الذي ينجم عنه نمو العوائد بوساطة تحسين معدلات الفائدة ورفعها باتجاه توازن سوق المنافسة وإعادة تخصيص



- الموارد بشكل أفضل، ورفع معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات نمو اقتصادي في الآجل الطويل^(١٥).
٧. استثناء الاختلال الحاصل في الأسواق المالية، والعمل على حفز تأثيرات مضادة على بنية رأس المال وتدقيقه، وبذلك تعد عملية التحرير المالي واحدة من الوسائل الرئيسية التي تؤدي إلى تحسين نوعية رأس المال المتدفق، ومن ثم تقوية النظم المالية^(١٦).
- سلبيات تحرير تجارة الخدمات المالية:-** تحمل عملية تحرير تجارة الخدمات المالية في صلبها سلبيات عدة يمكن تلخيصها بالآتي^(١٧):-
١. تؤدي إلى تهميش المؤسسات المالية المحلية لعدم قدرتها على المنافسة، إذ يترتب عليها منافسة مؤسسات مالية عالمية تتميز بمستوى عالٍ من المهارة، والتكاليف المنخفضة للخدمات التي توردها لتمتع هذه المؤسسات بمزايا الإنتاج الكبير.
 ٢. تقوض استقرار النظام المالي ومن ثم الاقتصاد الكلي، إذ تؤثر سلباً وبطريقة غير مباشرة في الاستقرار المالي وذلك عن طريق زيادة قابلية تدفقات رأس المال للتقلب.
 ٣. سيطرة المؤسسات المالية الأجنبية على الأسواق المالية المحلية، وعادةً ما يكون الموردون الأجانب أكثر كفاءة من نظرائهم المحليين.
 ٤. عدم وصول الخدمة المصرفية إلى بعض القطاعات أو الأقاليم ضمن الدولة الواحدة، نظراً لتركيز المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية على خدمة القطاعات الاقتصادية المربحة من السوق والتي يشار إليها بالاختيار الأفضل.
 ٥. إن التحرير المالي يعني الاندماج في النظام المالي العالمي والمشاركة في العولمة المالية، مما يجعل النظام المالي المحلي مستقبلاً للأزمات المالية التي سرعان ما تنتقل عدواها إلى النظم المالية المحررة،



ومصادق ذلك ما تعرضت له اقتصادات جنوب شرق آسيا في التسعينات من القرن العشرين من أزمة مالية من جراء تحريرها المالي غير المنضبط.

من هنا حرّي بنلك الدول التي تقدم على التحرير المالي أن تقوم ابتداء بإصلاح نظامها المالي وتكييفه بغية تهيئته للمنافسة المستقبلية لكي يتمكن من التنافس بشكل فعال على المستوى الدولي.

المحور الثالث:- الدراسات السابقة التي تناولت تحرير تجارة الخدمات المالية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

يعد تحرير تجارة الخدمات المالية، والاندماج في الأسواق المالية الدولية وعلاقته بالنمو الاقتصادي حقلاً خصباً للدراسة في مضمار الاقتصاد الدولي، وظهرت في الأدبيات الاقتصادية المختصة دراسات مكثفة تناولت تحليل الأثر الذي تمارسه عملية تحرير تجارة الخدمات المالية في النمو الاقتصادي. وأسفرت تلك الدراسات عن نتائج متباينة تقع بين السلب والإيجاب، وفي هذا المحور استعراضاً لعدد من تلك الدراسات.

١. بينت دراسة (Dobson & Jaquet, ١٩٩٨) أن تحرير القطاع المالي يسهم في حفز النمو الاقتصادي وديمومته، من خلال تسريع التراكم الرأسمالي والأثر الذي يتركه في الكفاءة الإنتاجية. وأكدت الدراسة ضرورة أن يرافق عملية التحرير المالي تطوير القطاع المالي للحؤول دون وقوعه في الأزمات المالية^(١٨).

٢. أظهرت دراسة (Francois & Shknecht, ١٩٩٩) وجود علاقة ارتباط قوية بين الانفتاح (التحرير) المالي ودرجة المنافسة والنمو الاقتصادي، بما يعني أن انفتاح القطاع المالي على الخارج يؤدي إلى زيادة المنافسة التي تنعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي^(١٩).



٣. وكادت الدراسة التي أعدها (US Council For International Business) أن تحرير تجارة الخدمات المالية ذو اثر ايجابي في النمو الاقتصادي، وينطلق هذا الأثر من اتجاهين: الأول، تقديم الخبرة والمال للأسواق المحلية النامية، وتشجيع الادخار المحلي، وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية فيها، وتسهم في خفض تكاليف الخدمات المالية للمقترضين، ومن ثم تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام رأس المال ورفع معدل النمو الاقتصادي. والثاني، يتمثل في أن عملية تحرير تجارة الخدمات المالية تؤدي إلى توليد آثار ايجابية في القطاعات الاقتصادية وانعكاس ذلك على النمو الاقتصادي^(٢٠).

٤. خلّصت دراسة (Achy, ٢٠٠٣) لعينة من الدول النامية إلى أن عملية التحرير المالي التي تتمثل بتحرير معدلات الفائدة، وتخفيض احتياجات الاحتياطي، وإتباع سياسات مساندة للتنافس، يخلف أثراً سلبياً في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وانعكاس ذلك على معدل النمو الاقتصادي^(٢١).

٥. خرجت دراسة (Clickman & Arestis, ٢٠٠٣) بنتيجة فحواها أن ثمة آثار سلبية لعملية التحرير المالي في النمو الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا، وتوصل الباحثان إلى أن المخاطر التي تواجه النمو الاقتصادي الناجمة عن وجود قطاع مالي غير مستقر تتضاعف في الاقتصادات النامية المتحررة، عندما يكون التحرير المالي عاملاً مهماً في هذه العملية^(٢٢).

٦. استعرضت دراسة (Canar & Arestis, ٢٠٠٤) الطرائق المختلفة التي يؤدي من خلالها التحرير المالي إلى أزمات مالية، وفي ظل وجود مخاطر واختيارات غير ملائمة في أسواق رأس المال، مع عدم وجود قيود على تدفقات رأس المال، قد تميل المصارف إلى الاسراف في عملية الاقتراض الذي يؤدي إلى الإفراط في الاقتراض والاستثمار، وعلى



أثر ذلك تنخفض الادخارات، ويزداد العجز في الحساب الجاري، الذي يضع القطاع المصرفي في مشكلة خطيرة، مما يؤدي إلى التأثير السلبي لعدد من متغيرات الاقتصاد الكلي، والنمو الاقتصادي^(٢٣).

٧. أثبتت دراسة (الأغا، ٢٠٠٤) وجود علاقة ايجابية بين التغيرات في معدل النمو السنوي للسكان، ومعدل الاستثمار، وتحرير الخدمات المالية، وتحرير خدمات الاتصال، وبين معدل النمو السنوي لحصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي لعينة مختارة من الدول النامية للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٠)^(٢٤).

٨. برهنت دراسة (العبيدي، ٢٠٠٨) على وجود علاقة ايجابية بين التغيرات في حجم الاستثمار الإجمالي السنوي ومعدل الانفتاح المالي وبين التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي بوصفها كتلة اقتصادية واحدة. في حين كانت العلاقة سلبية بين معدل الانفتاح المالي والناتج المحلي الإجمالي في دول الخليج العربية باستثناء البحرين للمدة (١٩٩١-٢٠٠٥)^(٢٥).

المحور الرابع:- قياس أثر تحرير تجارة الخدمات المالية في النمو

الإقتصادي وتحليله للدول الخليجية العربية للمدة (١٩٩١-٢٠٠٧)

تم استخدام بيانات سنوية عن حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة المتمثلة بالدول الخليجية العربية لتعبر عن المتغير المعتمد (Y) والذي هو دالة لعدد من المتغيرات المستقلة المتمثلة بمعدل الانفتاح المالي * وحجم الاستثمار الإجمالي فضلاً عن حجم الاستهلاك النهائي وصافي التجارة الخارجية لهذه الدول.

إن النظرية الاقتصادية لديها مجال واسع للاستخدام في هذا البحث، كذلك سيعتمد التحليل على المنطق الاقتصادي لتبيان طبيعة العلاقة بين



واحد من المتغيرات المستقلة في هذا النموذج (معدل الانفتاح المالي) مع المتغير التابع (حجم الناتج المحلي الإجمالي). يشير المنطق الاقتصادي إلى وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة (Y) ومعدل الانفتاح المالي (X_1)، إذ كلما تغير هذا المتغير مع ثبات العوامل الأخرى تغير حجم الناتج المحلي الإجمالي لها بشكل مقابل.

$$Y = f(X_1) \dots \dots (1)$$

تشير النظرية الاقتصادية إلى إن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة (Y) وحجم الاستثمار الإجمالي فيها (X_2) هي علاقة طردية، إذ كلما تغير حجم الاستثمار الإجمالي لهذه الدول مع ثبات العوامل الأخرى تغير حجم الناتج المحلي الإجمالي لها بشكل مقابل.

$$Y = f(X_1, X_2) \dots \dots (2)$$

تبين النظرية الاقتصادية كذلك، إن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة (Y) وحجم الاستهلاك النهائي فيها (X_3)، إذ كلما تغير حجم الاستهلاك النهائي في هذه الدول مع ثبات العوامل الأخرى تغير حجم الناتج المحلي الإجمالي فيها بشكل مقابل.

$$Y = f(X_1, X_2, X_3) \dots \dots (3)$$

تظهر النظرية الاقتصادية كذلك، إن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة (Y) وصافي التجارة الخارجية فيها (X_4)، إذ كلما تغير هذا المتغير في هذه الدول مع ثبات العوامل الأخرى تغير الناتج المحلي الإجمالي فيها بشكل مقابل.



$$Y = f(X_1, X_2, X_3, X_4) \dots \dots \dots (4)$$

وعليه ستكون المعادلة الرابعة بعد إدخال الحد الثابت كما يأتي:

$$Y = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 \dots \dots \dots (5)$$

وإن التقدير ما لم يحتو على حد الاضطراب (U_i) فإنه لا يعبر عن حقيقة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد^(٢٥)، لذلك أصبحت الصيغة المعبرة عن حقيقة العلاقة كالآتي:-

$$Y = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + U_i$$

تم استخدام برنامجي (Minitab) و (SAS) في تقدير أنموذج الانحدار الخاص بتحليل الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة، كما تم اللجوء إلى استخدام بعض التحليلات الخاصة المتمثلة بتحليل البواقي وتحليل المسار. إن تحليل المسار قائم على تجزئة ارتباطات الناتج المحلي الإجمالي (الذي يمثل المتغير التابع أو المعتمد) إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة، وبالطريقة التي ذكرت من لدن كل من الباحثين (Dewey & Lu ١٩٥٩). كما تمت الاستعانة بتصنيف قيم التأثيرات المباشرة وغير المباشرة في اختبار تحليل المسار حسب (Link & Mishra ١٩٧٣) الموضحة كالآتي^(٢٧):-

الجدول (١): تصنيف قيم التأثيرات المباشرة وغير المباشرة في اختبار تحليل المسار



أكثر من ١,٠٠	٠,٩٩-٠,٣٠	٠,٢٩-٠,٢٠	٠,١٩-٠,١٠	٠,٠٩-٠٠	حدود قيم التأثيرات
جذُّ عالي	عالي	متوسط	قليل	يهمل	تصنيفها

تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (٢٠٠٧-١٩٩١)

للحصول على أفضل توفيق للنموذج فقد تمت الاستعانة بالنموذج الخطي في تقدير الانحدار كونه يعكس طبيعة العلاقة الحقيقية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المستخدمين في هذا التحليل.

$$Y = -13752 + 2.1994X_2 + 1.1190X_3$$

$$(٤,٨٢) \quad (٣,٢١) \quad (٤,٦٦)$$

الجدول (٢): تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (٢٠٠٧-١٩٩١)

أسماء المتغيرات					المتغيرات
الناتج المحلي الإجمالي					Y
معدل الانفتاح المالي (أستبعد)					X١
حجم الاستثمار الإجمالي					X٢
حجم الاستهلاك النهائي					X٣
صافي التجارة الخارجية (أستبعد)					X٤
المقدرات	المعاملات	اختبار (t)	درجات الحرية	الاختبارات	مصفوفة الارتباط
Constant	-١٣٧٥٢	٤,٨٢	٢	$R^2 = ٩٩,١\%$	X٢ X٣ ٠,٩٨٠
X ₂	٢,١٩٩٤	٣,٢١	١٤	$R^{-2} = ٩٩,٠\%$	
X ₃	١,١١٩٠	٤,٦٦	١٦	$F = ٧٨٨,٦٩$	
				$DW = ١,١٤$	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.



إن المتغيرين المستقلين المستخدمين في هذا النموذج اجتازا اختبار المعنوية (t) لمعاملات المتغيرات المستقلة، لذلك فإن تقدير معاملات النموذج جاء كما (في الجدول ٢).

إن قيمة معامل التحديد لهذا النموذج تبين أن (٩٩,١%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة تعود إلى حجم الاستثمار الإجمالي وحجم الاستهلاك النهائي في هذه الدولة، وأن النسبة المتبقية (٠,٩%) تعود إلى تأثير متغيرات أخرى لم تدخل ضمن هذا النموذج تسمى عادة بالمتغير العشوائي.

تبين قيمة اختبار (F) معنوية النموذج عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ودرجات حرية (٢,١٤)، أما اختبار (Klein) فإنه يؤكد بأن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة، لكن قيمة اختبار (DW) لا تؤكد وفي الوقت نفسه لا تنفي وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج إذ أن القيمة المحسوبة لهذا الاختبار واقعة في منطقة عدم التوكد الموجبة.

إن نتائج التقدير لهذا النموذج تبين أن هناك علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم الاستثمار الإجمالي في الإمارات، إن هذا السلوك جاء متطابقاً مع النظرية الاقتصادية. إذ تشير هذه العلاقة إلى أن تغيراً في حجم الاستثمار الإجمالي في دولة الإمارات بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى، سيؤدي إلى تغير مقابل في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٢,١٩٩٤) وحدة.

إن التأثير المعنوي الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات يعود إلى تأثير حجم الاستهلاك النهائي في هذه الدولة، هذا ما أظهرته نتائج التقدير لهذا النموذج التي تبين بأن هناك علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين هذا المتغير والناتج المحلي الإجمالي للإمارات وأن هذه العلاقة جاءت متطابقة مع المنطق الاقتصادي. إذ تعني هذه العلاقة إن تغيراً في حجم



الاستهلاك النهائي في الإمارات بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى، سيؤدي إلى تغير مقابل في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات بمقدار (١,١١٩٠) وحدة.

تحليل المسار في دولة الإمارات العربية المتحدة:

لقد تم اعتماد قيم معاملات الارتباط المبينة في مصفوفة الارتباط ضمن الجدول (٣) في تحليل المسار، إذ تم تجزئة معاملات الارتباط إلى تأثيرات مباشرة وأخرى غير مباشرة، فقد تم إجراء تحليل المسار للمتغيرين المستقلين ذي التأثيرين المعنويين المؤثرين في حجم الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات وكما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (3): تحليل المسار لتجزئة ارتباطات حجم الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة

مصفوفة الارتباط			
	X ₂	X ₃	Y
X ₂	1.0000		
X ₃	0.9803	1.0000	
Y	0.9887	0.9923	1.0000
المقدرات المعيارية			
X ₂	0.40810		
X ₃	0.59226		
المتغيرات	حجم الاستثمار الإجمالي	حجم الاستهلاك النهائي	الناتج المحلي الإجمالي
حجم الاستثمار الإجمالي	(0.40810)	0.580592478	0.9887
حجم الاستهلاك النهائي	0.40006043	(0.59226)	0.9923

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية
ملاحظة: القيم القطرية داخل الأقواس تمثل التأثيرات المباشرة لكل متغير مستقل.

من الجدول (٣) الذي يمثل تحليل المسار لتجزئة ارتباطات الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة، نجد إن حجم الاستثمار الإجمالي ذا تأثير مباشر موجب



وعالٍ في الناتج المحلي الإجمالي، في حين تظهر نتائج القياس إن التأثير غير المباشر كان موجباً من خلال حجم الاستهلاك النهائي وهو ذو تأثير عالٍ.

وعلى وفق النتيجة السابقة وفيما يخص التأثيرات المباشرة، فقد كان التأثير المباشر لحجم الاستهلاك النهائي لدولة الإمارات موجباً وهو ذو تأثير عالٍ أيضاً، أما التأثير غير المباشر من خلال حجم الاستثمار الإجمالي فقد كان موجباً وعالٍ.

أخيراً وفي ضوء النتائج الحالية يمكن التوصية باعتماد حجم الاستهلاك النهائي أولاً ومن ثم اعتماد حجم الاستثمار الإجمالي ثانياً كأساس في تحديد العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين للمدة (٢٠٠٧-١٩٩١)

للحصول على أفضل توفيق للأنموذج فقد تمت الاستعانة بالأنموذج الخطّي في تقدير الانحدار كونه يعكس طبيعة العلاقة الحقيقية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المستخدمين في هذا التحليل. إن المتغيرات المستقلة الثلاثة المستخدمة في هذا الأنموذج اجتازت جميعاً اختبار المعنوية (t) لمعاملات المتغيرات المستقلة، لذلك فإن تقدير معاملات الأنموذج جاء كما يأتي:

$$y = - ٢٨٢,٤ + ٠,٩٩٣ x٢ + ١,٠٧ x٣ + ٠,٨٢٣ x٤$$

(٤,١٧) (٤,٠٨) (٥,٤٢) (-٠,٣٠)

الجدول (٤): تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين للمدة (١٩٩١-٢٠٠٧)

المتغيرات	أسماء المتغيرات
-----------	-----------------



الناتج المحلي الإجمالي معدل الانفتاح المالي (أستبعد) حجم الاستثمار الإجمالي حجم الاستهلاك النهائي صافي التجارة الخارجية					Y
					X ₁
					X ₂
					X ₃
					X ₄
المقدرات	المعاملات	اختبار (t)	درجات الحرية	الاختبارات	مصفوفة الارتباط
Constant	- ٢٨٢,٤	-٠,٣٠	٣	R ^٢ =٩٩,٣%	X ₂ X ₃
X ₂	٠,٩٩٣	٥,٤٢	١٣	R ^٢ =٩٩,٢%	X ₃ ٠,٨٨٥
X ₃	١,٠٧	٤,٠٨	١٦	F= ٦٨٤,٩٢	X ₄ ٠,٧٨١ ٠,٩٤٩
X ₄	٠,٨٢٣	٤,١٧		DW= ١,٦٤	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

إن قيمة معامل التحديد لهذا الأنموذج تبين أن (٩٩,٣%) من التغيرات الحاصلة في حجم الناتج المحلي الإجمالي للبحرين تعود إلى حجم الاستثمار الإجمالي وحجم الاستهلاك النهائي وصافي التجارة الخارجية، وان النسبة المتبقية (٠,٧%) تعود إلى تأثير متغيرات أخرى لم تدخل ضمن هذا الأنموذج تسمى عادة بالمتغير العشوائي.

تبين قيمة إختبار (F) المحتسبة معنوية الأنموذج عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ودرجات حرية (٣,١٣)، في حين يبين اختبار (Klein) إن الأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة. وأن قيمة اختبار (DW) المحتسبة تؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي.

إن نتائج التقدير لهذا الأنموذج تبين أن هناك علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين حجم الاستثمار الاجمالي وحجم الناتج المحلي الإجمالي للبحرين وان هذه العلاقة جاءت متطابقة مع النظرية الاقتصادية. إذ تعني هذه العلاقة إن تغيراً نسبياً في حجم الاستثمار الإجمالي بمقدار وحدة واحدة مع



ثبات العوامل الأخرى، سيؤدي إلى تغير نسبي مقابل في الناتج المحلي الإجمالي لها بمقدار (٠,٩٩٣) وحدة.

يعود التأثير المعنوي الآخر في حجم الناتج المحلي الإجمالي للبحرين إلى حجم الاستهلاك النهائي فيها، هذا ما أظهرته نتائج التقدير لهذا النموذج التي تبين بأن هناك علاقة طردية ذات تأثير معنوي كبير بين حجم الناتج المحلي الإجمالي وحجم الاستهلاك النهائي فيها وان هذه العلاقة كانت متطابقة مع النظرية الاقتصادية، فهي تعني إن تغيراً نسبياً في حجم الاستهلاك النهائي في البحرين بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى، سيؤدي إلى تغير نسبي مقابل في حجم الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (١,٠٧) وحدة.

تبين نتائج التقدير لهذا النموذج إن هناك علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين حجم الناتج المحلي الإجمالي للبحرين وصافي التجارة الخارجية لها، وان هذا السلوك جاء متطابقاً مع النظرية الاقتصادية. إذ تشير هذه العلاقة إلى أن تغيراً نسبياً في صافي التجارة الخارجية للبحرين بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى، سيؤدي إلى تغير نسبي مقابل في حجم الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٠,٨٢٣) وحدة.

تحليل المسار في مملكة البحرين:-

لقد تم اعتماد قيم معاملات الارتباط المبينة في مصفوفة الارتباط ضمن الجدول (٥) في تحليل المسار، إذ تم تجزئة معاملات الارتباط إلى تأثيرات مباشرة وأخرى غير مباشرة، فقد تم إجراء تحليل المسار للمتغيرات المستقلة الثلاثة ذات التأثيرات المعنوية المؤثرة في حجم الناتج المحلي الإجمالي في مملكة البحرين وكما هو موضح في الجدول الآتي:



الجدول (5): تحليل المسار لتجزئة ارتباطات حجم الناتج المحلي الإجمالي في مملكة البحرين إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة

مصفوفة الارتباط				
	X ₂	X ₃	X ₄	Y
X ₂	1.0000			
X ₃	0.8848	1.0000		
X ₄	0.7811	0.9488	1.0000	
Y	0.9172	0.9879	0.9530	1.0000
المعدلات المعيارية				
X ₂	0.28632			
X ₃	0.42608			
X ₄	0.32512			
المتغيرات	حجم الاستثمار الإجمالي	حجم الاستهلاك النهائي	صافي لتجارة الخارجية	الناتج المحلي الإجمالي
حجم الاستثمار الإجمالي	(0.28632)	0.376995584	0.2533951232	0.9172
حجم الاستهلاك النهائي	0.253335936	(0.42608)	0.308473856	0.9879
صافي التجارة الخارجية	0.223644552	0.404264704	(0.32512)	0.9530

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية.
ملاحظة: القيم القطرية لدخل الأفراس تمثل التأثيرات المباشرة لكل متغير مستقل.

من الجدول (٥) الذي يمثل تحليل المسار لتجزئة ارتباطات الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة، نجد إن حجم الاستثمار الإجمالي في المملكة كان ذو تأثير مباشر ومتوسط في الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدولة، في حين تشير نتائج القياس إلى إن التأثير غير المباشر كان موجبا من خلال حجم الاستهلاك النهائي وصافي التجارة الخارجية، فهو ذو تأثير عالٍ في حجم الاستهلاك النهائي لكنه كان ذو تأثير متوسط مع صافي التجارة الخارجية.

نجد إن حجم الاستهلاك النهائي في المملكة كان ذو تأثير مباشر موجب وعالٍ في الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدولة، في حين تظهر نتائج القياس إن التأثير غير المباشر كان موجبا من خلال حجم الاستثمار الإجمالي وصافي التجارة الخارجية فهو ذو تأثير متوسط مع الأول، كما انه ذو تأثير عالٍ مع المتغير الثاني.



وعلى وفق النتيجة المذكورة آنفاً فيما يخص التأثيرات المباشرة، فقد كان التأثير المباشر لصافي التجارة الخارجية موجباً وهو ذو تأثير عال أيضاً، في حين كان التأثير غير المباشر موجباً وعالٍ من خلال حجم الاستهلاك النهائي، لكنه كان موجباً وذو تأثير متوسط مع حجم الاستثمار الإجمالي. أخيراً وفي ضوء النتائج الحالية يمكن التوصية باعتماد حجم الاستهلاك النهائي للبحرين أولاً ومن ثم اعتماد صافي التجارة الخارجية ثانياً بوصفه أساس في تحديد العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين.

تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية للمدة (٢٠٠٧-١٩٩١)

للحصول على أفضل توفيق للأنموذج فقد تمت الاستعانة بالأنموذج الخطي في تقدير الانحدار كونه يعكس طبيعة العلاقة الحقيقية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المستخدمين في هذا التحليل. في هذا الأنموذج اجتاز واحد من المتغيرات المستقلة اختبار المعنوية (t) لمعاملات المتغيرات المستقلة، لذلك فان تقدير الأنموذج جاء كما يأتي:-

$$Y = 977228 + 2.3775X_4$$

$$(٨,٢٥) \quad (١٠,٥٧)$$

الجدول (٦): تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية للمدة

(٢٠٠٧-١٩٩١)

المتغيرات	أسماء المتغيرات
-----------	-----------------



النتاج المحلي الإجمالي معدل الانفتاح المالي (أستبعد) حجم الاستثمار الإجمالي (أستبعد) حجم الاستهلاك النهائي (أستبعد) صافي التجارة الخارجية					Y
					X _١
					X _٢
					X _٣
					X _٤
المقدرات	المعاملات	اختبار (t)	درجات الحرية	الاختبارات	مصفوفة الارتباط
Constant	٩٧٧٢٢٨	٨,٢٥	١	R ^٢ =٨٨,٢%	
X _٤	٢,٣٧٧٥	١٠,٥٧	١٥	R ^{-٢} =٨٧,٤%	
			١٦	F=١١١,٧٧	
				DW=١,٩٢	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

إن قيمة معامل التحديد لهذا الأنموذج تبين أن (٨٨,٢%) من التغيرات الحاصلة في حجم الناتج المحلي الإجمالي للسعودية تعود إلى صافي التجارة الخارجية، وأن النسبة المتبقية (١١,٨%) تعود إلى تأثير متغيرات أخرى لم تدخل ضمن هذا الأنموذج يطلق عليها عادة تسمية المتغير العشوائي.

تبين قيمة اختبار (F) المحتسبة إلى معنوية الأنموذج عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ودرجات حرية (٢,١٤)، إن قيمة اختبار (DW) المحتسبة تؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي في هذا الأنموذج.

تظهر نتائج التقدير لهذا الأنموذج إن هناك علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين حجم الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية و صافي التجارة الخارجية، وأن هذا السلوك جاء متطابقاً مع النظرية الاقتصادية. إذ



تشير هذه العلاقة إلى أن تغيراً في صافي التجارة الخارجية للسعودية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى، سيؤدي إلى تغير مقابل في حجم الناتج المحلي الإجمالي لها بمقدار (٢,٣٧٧٥) وحدة.

تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان للمدة (١٩٩٢-٢٠٠٦) للحصول على أفضل توفيق للأنموذج فقد تمت الاستعانة بالأنموذج الخطي في تقدير الانحدار كونه يعكس طبيعة العلاقة الحقيقية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المستخدمين في هذا التحليل. في هذا الأنموذج اجتاز اثنين من المتغيرات المستقلة الأربعة المستخدمة اختبار المعنوية (t) لمعاملات المتغيرات المستقلة، لذلك فان تقدير الأنموذج جاء كما يأتي:-

$$Y = 173.6 + 1.17277X_3 + 1.07262X_4$$

$$(٠.٢٣) \quad (١٤,٩٥) \quad (١٢,٦٩)$$

الجدول (٧): تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان للمدة (١٩٩٢-٢٠٠٦)

أسماء المتغيرات		المتغيرات			
الناتج المحلي الإجمالي		Y			
معدل الانفتاح المالي (أستبعد)		X _١			
حجم الاستثمار الإجمالي (أستبعد)		X _٢			
حجم الاستهلاك النهائي		X _٣			
صافي التجارة الخارجية		X _٤			
المقدرات	المعاملات	اختبار (t)	درجات الحرية	الاختبارات	مصفوفة الارتباط
Constant	١٧٣,٦	٠,٢٣	٢	R ^٢ =٩٩,٧%	X _٣
X _٣	١,١٧٢٧ ٧	١٤,٩٥	١٢	R ^٢ =٩٩,٧%	X _٤ ٠,٩١٧
X _٤	١,٠٧٢٦	١٢,٦٩	١٤	F=٢٢٩٠,٨٨	



	٢				
				DW=٢,٥٦	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

إن قيمة معامل التحديد لهذا الأنموذج تبين أن (٩٩,٧%) من التغيرات الحاصلة في حجم الناتج المحلي الإجمالي تعود إلى حجم الاستهلاك النهائي و صافي التجارة الخارجية لسلطنة عمان، وان النسبة المتبقية وهي جـدّ صغيرة (٠,٣%) تعود إلى تأثير متغيرات أخرى لم تدخل ضمن هذا الأنموذج تسمى عادة بالمتغير العشوائي.

تشير قيمة إختبار (F) المحتسبة إلى معنوية الأنموذج عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ودرجات حرية (٢,١٢)، في حين يبين اختبار (Klein) إن الأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة. وأن قيمة اختبار (DW) المحتسبة لا تؤكد وفي الوقت نفسه لا تنفي خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي وذلك لوقوعها في منطقة عدم التوكّد التي يكون فيها القرار غير محسوم.

إن اختبار تحليل البواقي قائم على استبعاد القيم الشاذة من القياس، التي تؤدي إلى زيادة تباينات الأخطاء والتي بدورها ستزيد من مشاكل القياس، لذلك قام الباحث باستبعاد قيم العامين ١٩٩١ و ٢٠٠٧ من القياس.

تشير نتائج التقدير لهذا الأنموذج إلى إن هناك علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم الاستهلاك النهائي لسلطنة عمان، كما إن هذه العلاقة جاءت متطابقة مع النظرية الاقتصادية. فهي تعني إن تغيراً في حجم الاستهلاك النهائي بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى، سيؤدي إلى تغير مقابل في حجم الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (١,١٧٢٧٧) وحدة.



تبين نتائج التقدير لهذا الأتمودج إن هناك علاقة طردية ذات تأثير معنوي كبير بين حجم الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان وصافي التجارة الخارجية لها، وأن هذا السلوك جاء متطابقاً مع النظرية الاقتصادية. إذ تشير هذه العلاقة إلى أن تغيراً في صافي التجارة الخارجية لهذه الدولة بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى، سيؤدي إلى تغير مقابل في حجم الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (١,٠٧٢٦٢) وحدة.

تحليل المسار في سلطنة عمان:-

لقد تم اعتماد قيم معاملات الارتباط المبينة في مصفوفة الارتباط ضمن الجدول (٨) في تحليل المسار، إذ تم تجزئة معاملات الارتباط إلى تأثيرات مباشرة وأخرى غير مباشرة، فقد تم إجراء تحليل المسار للمتغيرين المستقلين ذي التأثيرين المعنويين المؤثرين في حجم الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عمان وكما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (8): تحليل المسار لتجزئة ارتباطات حجم الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عمان إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة

مصفوفة الارتباط			
	X ₃	X ₄	Y
X ₃	1.0000		
X ₄	0.9166	1.0000	
Y	0.9810	0.9740	1.0000
المقدرات المعيارية			
X ₃	0.55182		
X ₄	0.46822		
المتغيرات	الناتج المحلي الإجمالي	صافي تجارة الخارجية	حجم الاستهلاك النهائي
حجم الاستهلاك النهائي	0.9810	0.429170452	(0.55182)
صافي تجارة الخارجية	0.9740	(0.46822)	0.505798212

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على معرجات الحاسبة الإلكترونية.
ملاحظة: القيم القطرية داخل الأقواس تمثل التأثيرات المباشرة لكل متغير مستقل.



من الجدول (٨) الذي يمثل تحليل المسار لتجزئة ارتباطات الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة، نجد إن حجم الاستهلاك النهائي في السلطنة ذا تأثير مباشر موجب وعالٍ في الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدولة، في حين تظهر نتائج القياس إن التأثير غير المباشر كان موجباً من خلال صافي التجارة الخارجية وهو ذو تأثير عالٍ.

وعلى وفق النتيجة السابقة وفيما يخص التأثيرات المباشرة، فقد كان التأثير المباشر لصافي التجارة الخارجية لسلطنة عمان موجباً وهو ذو تأثير عالٍ أيضاً، في حين كان التأثير غير المباشر موجباً وعالياً من خلال حجم الاستهلاك النهائي.

أخيراً وفي ضوء النتائج الحالية يمكن التوصية باعتماد حجم الاستهلاك النهائي أولاً ومن ثم اعتماد صافي التجارة الخارجية ثانياً كأساس في تحديد العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان.

تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر للمدة (١٩٩١-٢٠٠٧)

للحصول على أفضل توفيق للأنموذج فقد تمت الاستعانة بالأنموذج الخطي في تقدير الانحدار كونه يعكس طبيعة العلاقة الحقيقية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المستخدمين في هذا التحليل.

في هذا الأنموذج اجتاز اثنين من المتغيرات المستقلة اختبار المعنوية (t) لمعاملات المتغيرات المستقلة، لذلك فإن تقدير الأنموذج جاء كما يأتي:-

$$Y = 3907 + 1.6535X_2 + 1.0091X_4$$

$$(٥,٥٨) \quad (٨,٠٥) \quad (٤,١١)$$

إن قيمة معامل التحديد لهذا الأنموذج تبين أن (٩٨,٧%) من التغيرات الحاصلة في حجم الناتج المحلي الإجمالي لقطر تعود إلى حجم الاستثمار الإجمالي وصافي التجارة الخارجية لها، وإن النسبة المتبقية (١,٣%) تعود



إلى تأثير متغيرات أخرى لم تدخل ضمن هذا النموذج يطلق عليها عادة تسمية المتغير العشوائي.

الجدول (٩): تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر للمدة (١٩٩١-٢٠٠٧)

المتغيرات					المتغيرات
الناتج المحلي الإجمالي					Y
معدل الانفتاح المالي (أستبعد)					X ₁
حجم الاستثمار الإجمالي					X ₂
حجم الاستهلاك النهائي (أستبعد)					X ₃
صافي التجارة الخارجية					X ₄
المقدرات	المعاملات	اختبار (t)	درجات الحرية	الاختبارات	مصفوفة الارتباط
Constant	٣٩٠٧	٥,٥٨	٢	R ² =٩٨,٧%	X ₂ ٠,٩٣٠
X ₂	١,٦٥٣٥	٨,٠٥	١٤	R ² =٩٨,٥%	
X ₄	١,٠٠٩١	٤,١١	١٦	F=٥٢٧,٠٣	
				DW=٢,٤١	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

تبين قيمة اختبار (F) المحتسبة إلى معنوية النموذج عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ودرجات حرية (٢,١٤)، في حين يبين اختبار (Klein) أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة، وأن قيمة اختبار (DW) المحتسبة تؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي في هذا النموذج.

إن نتائج التقدير لهذا النموذج تبين إن التأثير المعنوي الأكبر بين هذين المتغيرين في حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر يعود إلى تأثير حجم الاستثمار الإجمالي فيها، هذا ما أظهرته نتائج التقدير لهذا النموذج التي تبين بأن هناك علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين هذا المتغير وحجم الناتج المحلي الإجمالي وإن هذه العلاقة جاءت متطابقة مع النظرية الاقتصادية. إذ تعني هذه العلاقة إن تغيراً في حجم الاستثمار الإجمالي في دولة قطر بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى، سيؤدي إلى تغير مقابل في الناتج المحلي الإجمالي لها بمقدار (١,٦٥٣٥) وحدة.



تظهر نتائج التقدير لهذا النموذج إن هناك علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر و صافي التجارة الخارجية، وان هذا السلوك جاء متطابقاً مع النظرية الاقتصادية. إذ تشير هذه العلاقة إلى أن تغيراً في صافي التجارة الخارجية لقطر بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى، سيؤدي إلى تغير مقابل في حجم الناتج المحلي الإجمالي لها بمقدار (١,٠٠٩١) وحدة.

تحليل المسار في دولة قطر:-

لقد تم اعتماد قيم معاملات الارتباط المبينة في مصفوفة الارتباط ضمن الجدول (١٠) في تحليل المسار، إذ تم تجزئة معاملات الارتباط إلى تأثيرات مباشرة وأخرى غير مباشرة، فقد تم إجراء تحليل المسار للمتغيرين المستقلين ذي التأثيرين المعنويين المؤثرين في حجم الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر وكما هو موضح في الجدول الآتي:



الجدول (10): تحليل المسار لتجزئة ارتباطات حجم الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة

مصفوفة الارتبط			
	X ₁	X ₂	Y
X ₁	1.0000		
X ₂	0.9295	1.0000	
Y	0.9854	0.9624	1.0000
المقدرات المعيارية			
X ₁	0.66830		
X ₂	0.34117		
المتغيرات	معدل الانفتاح المحلي	حجم الاستثمار الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي
معدل الانفتاح المحلي	(0.66830)	0.317117515	0.9854
حجم الاستثمار الإجمالي	0.62118485	(0.34117)	0.9624

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية.
ملاحظة: القيم القطرية داخل الأقواس تمثل التأثيرات المباشرة لكل متغير مستقل.

من الجدول (١٠) الذي يمثل تحليل المسار لتجزئة ارتباطات الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة، نجد إن معدل الانفتاح المالي في دولة قطر ذا تأثير مباشر موجب وعالٍ في الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدولة، في حين تظهر نتائج القياس إن التأثير غير المباشر كان موجباً من خلال حجم الاستثمار الإجمالي وهو ذو تأثير عالٍ.

وعلى وفق النتيجة السابقة وفيما يخص التأثيرات المباشرة، فقد كان التأثير المباشر لحجم الاستثمار الإجمالي موجباً وهو ذو تأثير عالٍ أيضاً، في حين كان التأثير غير المباشر موجباً وعالياً من خلال حجم الاستثمار الإجمالي.



أخيراً وفي ضوء النتائج الحالية يمكن التوصية باعتماد معدل الانفتاح المالي أولاً ومن ثم حجم الاستثمار الإجمالي ثانياً كأساس في تحديد العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر.

تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت للمدة (١٩٩١-٢٠٠٧)
 للحصول على أفضل توفيق للأنموذج فقد تمت الاستعانة بالأنموذج الخطي في تقدير الانحدار كونه يعكس طبيعة العلاقة الحقيقية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المستخدمين في هذا التحليل. في هذا الأنموذج اجتاز ثلاث من المتغيرات المستقلة الأربعة المستخدمة اختبار المعنوية (t) لمعاملات المتغيرات المستقلة، لذلك فان تقدير معاملات الأنموذج جاء كما يأتي:-

$$Y = -4080 + 1.5124X_2 + 1.07786X_3 + 1.06705X_4$$

(٢,٨٣) (١٠,٧٧) (١٥,٣٩) (٢٧,٢٣)

الجدول (١١): تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت للمدة (١٩٩١-٢٠٠٧)



المتغيرات		أسماء المتغيرات			
	Y	الناتج المحلي الإجمالي			
	X ₁	معدل الانفتاح المالي (أستبعد)			
	X ₂	حجم الاستثمار الإجمالي			
	X ₃	حجم الاستهلاك النهائي			
	X ₄	صافي التجارة الخارجية			
مصفوفة الارتباط	الاختبارات	درجات الحرية	اختبار (t)	المعاملات	المقدرات
X ₂ X ₃	R ² =٩٩,٩%	٣	٢,٨٣	-٤٠٨٠	Constant
X ₃ -٠,٨٤٢	R ² =٩٩,٨%	١٣	١٠,٧٧	١,٥١٢٤	X ₂
X ₄ -٠,٨٢٧ ٠,٧١٨	F=٢٩٨٧,٢	١٦	١٥,٣٩	١,٠٧٧٨٦	X ₃
	DW=١,٩٩		٢٧,٢٣	١,٠٦٧٠٥	X ₄

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

إن قيمة معامل التحديد لهذا النموذج تبين أن (٩٩,٩%) من التغيرات الحاصلة في حجم الناتج المحلي الإجمالي تعود إلى حجم الاستثمار الإجمالي وحجم الاستهلاك النهائي وأخيراً صافي التجارة الخارجية للكويت، وأن النسبة المتبقية وهي جـ صغيرة (٠,١%) تعود إلى تأثير متغيرات أخرى لم تدخل ضمن هذا النموذج تسمى عادة بالمتغير العشوائي.

تشير قيمة إختبار (F) المحتسبة إلى معنوية النموذج عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ودرجات حرية (٣,١٣)، في حين يبين اختبار (Klein) إن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة. وأن قيمة اختبار (DW) المحتسبة تؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي. تبين نتائج التقدير لهذا النموذج إن هناك علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين حجم الناتج المحلي الإجمالي وحجم الاستثمار الإجمالي للكويت، كما إن هذه العلاقة جاءت متطابقة مع النظرية الاقتصادية. إذ تعني هذه العلاقة إن تغيراً في حجم الاستثمار الإجمالي للكويت بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى، سيؤدي إلى تغير مقابل في الناتج المحلي الإجمالي لها بمقدار (١,٥١٢٤) وحدة.



يعود التأثير المعنوي الآخر في حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت إلى حجم الاستهلاك النهائي فيها، هذا ما أظهرته نتائج التقدير لهذا النموذج التي تبين بأن هناك علاقة طردية ذات تأثير معنوي كبير بين حجم الناتج المحلي الإجمالي وحجم الاستهلاك النهائي فيها وان هذه العلاقة كانت متطابقة مع النظرية الاقتصادية، فهي تعني إن تغيراً في حجم الاستهلاك النهائي في الكويت بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى، سيؤدي إلى تغير مقابل في حجم الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (١,٠٧٧٨٦) وحدة.

تبين نتائج التقدير لهذا النموذج إن هناك علاقة طردية ذات تأثير معنوي كبير بين حجم الناتج المحلي الإجمالي للكويت و صافي التجارة الخارجية، وان هذا السلوك جاء متطابقاً مع النظرية الاقتصادية. إذ تشير هذه العلاقة إلى أن تغيراً في صافي التجارة الخارجية لهذه الدولة بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى، سيؤدي إلى تغير مقابل في حجم الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (١,٠٦٧٠٥) وحدة.

تحليل المسار في الكويت:-

لقد تم اعتماد قيم معاملات الارتباط المبينة في مصفوفة الارتباط ضمن الجدول (١٢) في تحليل المسار، إذ تم تجزئة معاملات الارتباط إلى تأثيرات مباشرة وأخرى غير مباشرة، فقد تم إجراء تحليل المسار للمتغيرات المستقلة (الثلاث) ذات التأثير المعنوي المؤثرة في حجم الناتج المحلي الإجمالي في دولة الكويت وكما هو موضح في الجدول الآتي:-

الجدول (12) تحليل المسار لتجزئة ارتباطات حجم الناتج المحلي الإجمالي في دولة الكويت إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة

مصفوفة الارتباط				
	X ₂	X ₃	X ₄	Y
X ₂	1.0000			
X ₃	0.8418	1.0000		
X ₄	0.8269	0.7177	1.0000	
Y	0.9393	0.8897	0.9453	1.0000
المقدرات المعيارية				
X ₂	0.26146			
X ₃	0.30179			
X ₄	0.51249			
المتغيرات	حجم الاستثمار الإجمالي	حجم الاستهلاك النهائي	صافي التجارة الخارجية	الناتج القومي الإجمالي
حجم الاستثمار الإجمالي	(0.26146)	0.254046822	0.42377798	0.9393
حجم الاستهلاك النهائي	0.220097028	(0.30179)	0.367814073	0.8897
صافي التجارة الخارجية	0.216201274	0.216594683	(0.51249)	0.9453

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية.
ملاحظة: القيم القطرية داخل الأقواس تمثل التأثيرات المباشرة لكل متغير مستقل.



من الجدول (١٢) الذي يمثل تحليل المسار لتجزئة ارتباطات الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة، نجد إن حجم الاستثمار الإجمالي ذا تأثير مباشر موجب ولكنه متوسط الفاعلية في الناتج المحلي الإجمالي للكويت، في حين كان التأثير غير المباشر موجباً وعالياً من خلال صافي التجارة الخارجية وأن التأثير غير المباشر من خلال حجم الاستهلاك النهائي كان ايجابيا لكنه متوسط الفاعلية.

يعد حجم الاستهلاك النهائي في الكويت ذا تأثير مباشر موجب وعالٍ في الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدولة، في حين تظهر نتائج القياس إن التأثير غير المباشر كان موجباً من خلال حجم الاستثمار الإجمالي في الكويت لكنه كان متوسط التأثير، ونرى إن التأثير غير المباشر من خلال صافي التجارة الخارجية كان ايجابيا وهو ذو تأثير عالٍ.

وعلى وفق النتيجة السابقة وفيما يخص التأثيرات المباشرة، فقد كان التأثير المباشر لصافي التجارة الخارجية موجباً وهو ذو تأثير عالٍ أيضاً، في حين كان التأثير غير المباشر موجباً وعالياً من خلال حجم الاستهلاك النهائي، وكان الأمر كذلك فيما يخص التأثير غير المباشر الذي جاء من خلال حجم الاستثمار الإجمالي في الكويت، فقد كان تأثيره ايجابياً وعالٍ،



وأخيراً وفي ضوء النتائج الحالية يمكن التوصية باعتماد صافي التجارة الخارجية أولاً ومن ثمّ حجم الاستهلاك النهائي ثانياً وأخيراً حجم الاستثمار الإجمالي المباشر كأساس في تحديد العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت.

تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة (١٩٩١-٢٠٠٧)

للحصول على أفضل توفيق للنموذج فقد تمت الاستعانة بالنموذج الخطّي في تقدير الانحدار كونه يعكس طبيعة العلاقة الحقيقية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المستخدمين في هذا التحليل. في هذا النموذج اجتاز إثنان من المتغيرات المستقلة اختبار المعنوية (t) لمعاملات المتغيرات المستقلة، لذلك فإن تقدير النموذج جاء بالشكل الآتي:-

$$Y = -546698 + 1.8907X_1 + 2.4790X_3$$

$$(6,40) \quad (0,20) \quad (16,22)$$



الجدول (13)

تقدير دالة النتائج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة (1991-2006)

أسماء المتغيرات					المتغيرات
النتائج المحلي الإجمالي					Y
معدل الانفتاح المالي					X ₁
حجم الاستثمار الإجمالي (أستبعد)					X ₂
حجم الاستهلاك النهائي					X ₃
صافي التجارة الخارجية (أستبعد)					X ₄
المقدرات	المعاملات	اختبار (t)	درجات الحرية	الاختبارات	مصفوفة الارتباط
Constant	-546698	6.40	2	R ² =96.0%	X1 X3 0.922
X ₁	18907	5.20	11	R ² =95.3%	
X ₃	2.4790	16.22	13	F =132.58	
				DW =1.62	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسب الإلكتروني.

إن قيمة معامل التحديد لهذا الأنموذج تبين أن (٩٦,٠%) من التغيرات الحاصلة في حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعود إلى معدل الانفتاح المالي و حجم الاستهلاك النهائي لهذه الدول، وان النسبة المتبقية (٤,٠%) تعود إلى تأثير متغيرات أخرى لم تدخل ضمن هذا الأنموذج تسمى عادة بالمتغير العشوائي.

تشير قيمة إختبار (F) المحتسبة إلى معنوية الأنموذج عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ودرجات حرية (٢,١١)، في حين يبين اختبار (Klein) إن الأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة. وأن قيمة اختبار (DW) المحتسبة تؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي.

إن اختبار تحليل البواقي قائم على استبعاد القيم الشاذة من القياس، التي تؤدي إلى زيادة تباينات الأخطاء والتي بدورها ستزيد من مشاكل القياس،



لذلك قام الباحث باستبعاد قيم السنوات ١٩٩٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ من القياس.

إن نتائج التقدير لهذا النموذج تبين أن هناك علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة ومعدل الانفتاح المالي فيها، وإن هذا السلوك جاء متطابقاً مع المنطق الاقتصادي. إذ تشير هذه العلاقة إلى أن تغيراً في معدل الانفتاح المالي بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى، سيؤدي إلى تغير مقابل في حجم الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول بمقدار (١,٨٩٠٧) وحدة.

إن التأثير المعنوي الأكبر في حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة يعود إلى حجم الاستهلاك النهائي فيها، هذا ما أظهرته نتائج التقدير لهذا النموذج التي تبين بأن هناك علاقة طردية ذات تأثير معنوي كبير بين حجم الناتج المحلي الإجمالي و حجم الاستهلاك النهائي فيها وإن هذه العلاقة كانت متطابقة مع النظرية الاقتصادية، فهي تعني إن تغيراً في حجم الاستهلاك النهائي في هذه الدول بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى، سيؤدي إلى تغير مقابل في حجم الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٢,٤٧٩٠) وحدة.

تحليل المسار في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:-

لقد تم اعتماد قيم معاملات الارتباط المبيّنة في مصفوفة الارتباط ضمن الجدول (١٤) في تحليل المسار، إذ تم تجزئة معاملات الارتباط إلى تأثيرات مباشرة وأخرى غير مباشرة، وقد تم إجراء تحليل المسار للمتغيرين المستقلين ذوي التأثيرين المعنويين المؤثرين في حجم الناتج المحلي الإجمالي في دول العينة وكما هو موضح في الجدول الآتي:-



الجدول (14) يبين تحليل المسار لتجزئة ارتباطات حجم الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة

مصفوفة الارتباط			
	X ₁	X ₂	Y
X ₁	1.0000		
X ₂	- 0.4024	1.0000	
Y	- 0.0874	0.9287	1.0000
المقدرات المعيارية			
X ₁	0.34151		
X ₂	1.06607		
المتغيرات	معدل الانفتاح المالي	حجم الاستهلاك النهائي	الناتج المحلي الإجمالي
معدل الانفتاح المالي	(0.34151)	-0.428986568	- 0.0874
حجم الاستهلاك النهائي	-0.137423624	(1.06607)	0.9287

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

ملاحظة: القيم القطرية داخل الأقواس تمثل التأثيرات المباشرة لكل متغير مستقل.

من الجدول (١٤) الذي يمثل تحليل المسار لتجزئة ارتباطات الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة، نجد إن معدل الانفتاح المالي في هذه الدول ذا تأثير مباشر موجب وعالٍ في الناتج المحلي الإجمالي، في حين تظهر نتائج القياس إن التأثير غير المباشر كان سالباً من خلال حجم الاستهلاك النهائي وهو ذو تأثير عالٍ. وعلى وفق النتيجة السابقة وفيما يخص التأثيرات المباشرة، فقد كان التأثير المباشر لحجم الاستهلاك النهائي موجباً وهو ذو تأثير عالٍ، في حين كان التأثير غير المباشر سالباً وقليل من خلال معدل الانفتاح المالي. وأخيراً وفي ضوء النتائج الحالية يمكن التوصية باعتماد حجم الاستهلاك النهائي أولاً ومن ثمّ معدل الانفتاح المالي ثانياً كأساس في تحديد العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول.



الاستنتاجات والمقترحات

توصل البحث إلى الاستنتاجات الآتية:-

١. يعزّز التحرير المالي المنافسة في الأسواق المالية، و يحسّن كفاءة أداء الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية والمصرفية، والذي ينعكس إيجاباً على نوعية الخدمة المالية، وتوفير خيارات أفضل لمستهلكيها.
٢. يُسهّم التحرير المالي في تطوير الأداء الاقتصادي على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية، من خلال تنشيط خدمات الوساطة المالية، وتهيئة الأجواء الملائمة للفرص الاستثمارية، والتخصيص الأفضل للموارد بين القطاعات الاقتصادية وبين الدول المختلفة.
٣. يُسهّل التحرير المالي عملية حصول الحكومة على الموارد المالية وبتكاليف أدنى لتمويل قطاعاتها الاقتصادية، فضلاً عن حفزها لإدارة السياسات الاقتصادية الكلية، وسياسات الإشراف والرقابة على القطاع المالي بشكل كفاء، بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية، مع إعادة أرصدة المستثمرين المحليين الموجودة في الخارج.
٤. يؤدي التحرير المالي إلى تهميش المؤسسات المالية المحلية إذا لم يجر الاستعداد الكافي من حيث إصلاح نظامها المالي وتكيفه، وإعادة هيكلة المؤسسات في حقل الخدمات المالية، بسبب عدم قدرتها على المنافسة، إذ يترتب عليها منافسة مؤسسات مالية عالمية، تتميز بمستوى عالٍ من الكفاءة، والتكاليف المنخفضة للخدمات التي توردها لتمتعها بمزايا الحجم الكبير.
٥. يعني التحرير المالي الاندماج في النظام المالي العالمي والمشاركة في العولمة المالية، مما يجعل النظام المالي المحلي مستقبلاً للأزمات المالية التي سرعان ما تنتقل عدوها إلى النظم المالية المحررة، مما يقوّض من استقرارها.



٦. أثبت التحليل الكمي أن التحرير المالي للدول الخليجية العربية منفردة لم يترك أثراً معنوياً في الناتج المحلي الإجمالي. في حين كان الأثر ايجابياً ومعنوياً على المستوى الجمعي لهذه الدول، وعليه فإن التعامل على شكل اندماج للمؤسسات المالية وأسواقها، من شأنه أن يفضي إلى مزيات اقتصادية أفضل في مضمار التنافس في الأسواق المالية العالمية وتقوية موقفها التفاوضي في إطار الإسهام في القرارات المتخذة في منظمة التجارة العالمية بما يحقق لها عوائد اقتصادية ملموسة.

وتوصل البحث إلى المقترحات الآتية:-

١. يجدر بالدول التي تُقدم على التحرير المالي أن تقوم ابتداءً بإصلاح نظامها المالي وتكييفه بغية تهيئته للمنافسة المستقبلية بشكل فعّال على المستوى الدولي.
٢. ينبغي إعادة هيكلة مؤسسات الخدمة المالية قبل الولوج في عملية التحرير المالي وذلك بالتحول إلى الاندماج وتكوين كيانات كبيرة قادرة على المنافسة، والاستفادة من مزيات الحجم الكبير ووصولها إلى حجوم تقترب من المؤسسات المالية الأجنبية، والوقوف بوجه ممارساتها الاحتكارية.
٣. يترتب على المصارف المركزية والسلطات النقدية في الدول الخليجية العربية أن تُمارس دوراً أفضل من خلال تقوية قدراتها الإشرافية والرقابية والتنظيمية على القطاعات المالية فيها وبخاصة في المراحل الأولى لعملية التحرير المالي، نظراً لحساسية القطاع المالي المفرطة للتقلبات في وتيرة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.
٤. التشديد على حتمية التكامل المالي الخليجي والسير به باتجاه إندماج المؤسسات المالية الخليجية واستبدالها بعدد محدود من المؤسسات المالية



الضخمة التي تستطيع منافسة المؤسسات المالية الأجنبية بشكل أفضل، في ظل تحرير تجارة الخدمات المالية. ٥. إيلاء أهمية خاصة لأسواق الأوراق المالية الخليجية، في ظل هذا التكامل المالي الخليجي المنشود، بقصد تطويرها وزيادة حجمها وقدرتها الاستيعابية، واستحداث مؤسسات مالية مختصة من مثل مصارف الاستثمار وصانعي الأسواق والوسطاء الماليين.

The Probable Effects To Access World Trade Organization In The Field of Liberating Financial Services Trade In Economic Growth: Case Studies

Dr. Abdullah Fadhil Al-Hayati

Lecturer / Dept of Economic & Social Studies, Regional Studies Centre / University of Mosul

Abstract

Liberating Financial Services trade and its relation with the economic growth is considered a fertile field in international economy. Results of quantitative analysis showed that Financial liberation of Arab Gulf States did not leave Positive and significant effects in Gross Domestic Product, Whereas it was both Positive and significant upon the aggregate level of these states, Therefore, to deal with financial corporations and its markets might lead to achieve better economic features in the field of competition in World Financial markets as well as strengthening its negotiate position in terms of contributing in the decisions of WTO to fulfill tangible economic returns. There should be a kind of stress to aggregate Gulf Financial integration and to be replaced by a limited number of huge financial institutes which can compete foreign financial institutes in the light of liberating Financial Services Trade.



هوامش البحث

- (١) حيدر بن عبدالرضا اللواتي، "القطاع المصرفي والمالي في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل تحرير تجارة الخدمات المالية"، مجلة المركزي، العدد(٢)، السنة (٢٥)، سلطنة عمان، مسقط، ٢٠٠٠، ص ١٢.
- (٢) عبدالمطلب عبدالحמיד، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٥، ص ١٢٢.
- (٣) عماد محمد العاني، اندماج الاسواق المالية الدولية: أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، مطبعة ايلاف، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٤٨.
- (٤) سرمد كوكب الجميل، التمويل الدولي: مدخل في الهياكل والعمليات والادوات، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الموصل، ٢٠٠٢، ص ٦١.
- (٥) حيدر بن عبدالرضا اللواتي، "القدرة التنافسية للقطاع المصرفي الخليجي في اطار التحليل المالي"، مجلة المركزي، عدد خاص، السنة (٢٥)، سلطنة عمان، مسقط، ٢٠٠١، ص ٤٨.
- (٦) عماد محمد العاني، المصدر السابق، ص ١٥٢.
- (٧) حمود بن سنجور الزدجالي، "النظام المصرفي العماني وتحديات العولمة"، مجلة المركزي، عدد خاص، المصدر السابق، ص ٢٤.
- (٨) عماد محمد العاني، المصدر السابق، ص ١٤٨-١٤٩.
- (٩) أحمد طارق الاغا، أثر تحرير تجارة الخدمات (على) النمو الاقتصادي في بلدان نامية مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٤، ص ٧٥.
- (١٠) حيدر بن عبدالرضا اللواتي، "القدرة التنافسية للقطاع المصرفي الخليجي في اطار التحليل المالي"، المصدر السابق، ص ٤٨.
- (١١) Luis AMajlif, and Simonetta Zarrilli, Challenging Conventional Wisdom: Implications of Trade in Services Liberalization, Trade, Poverty and Gross: Cutting Development Issues study, Series No(٢), UNCTAD, UN, New York and Geneva, ٢٠٠٧, pp ١٩-٢٠.
- (١٢) أحمد طارق الاغا، المصدر السابق، ص ٧٧.
- (١٣) Masamichi Kono, and Ludgre Shunknecht, Financial Services Trade, Capital Flows and Financial Stability, WTO, Geneva, ١٩٩٨, p ١٥:١٦ I ERAD ١٩٨:١٢
www.worldbank.org/research/interest/conf/past/paps
- (١٤) أحمد طارق الاغا، المصدر السابق، ص ٧٧.
- (١٥) Arturo Galindo, Financial Liberalization and Growth: Empirical Evidence, World Bank, ٢٠٠٢, pp.٢-٣.
- (١٦) أحمد طارق الاغا، المصدر السابق، ص ٧٧.



- (١٧) عبدالمطلب عبدالحמיד، الجات واليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٥، ص ص ١٤٩-١٥٥.
- (١٨) منار علي حسين مصطفى، "الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات وانعكاساتها على الدول النامية مع الإشارة الى مصر، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد(٣)، المجلد(٣١)، جامعة الكويت، ٢٠٠٣، ص ص ٥٩٩-٦٠١.
- (١٩) المكان نفسه.
- (٢٠) المكان نفسه.
- (٢١) L Achy, Financial Liberalization, Saving ,Investment and Growth in MENA countries ,٢٠٠٣
[wwweconwpa Wust.edu/eps/fin/paperspdf](http://wwweconwpa.Wust.edu/eps/fin/paperspdf)
- (٢٢) الاسكوا، الاتجاهات الاقتصادية واثارها: سلوكيات القطاع المصرفي وكفائه في مجال الاقراض في بلدان مختارة أعضاء في الاسكوا، الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥، ص ١٥.
- (٢٣) المصدر السابق، ص ١٦.
- (٢٤) احمد طارق الأغا، المصدر السابق، ص ص ١٠٢-١٠٣.
- (٢٥) حاتم فهد محمود العبيدي، أثر تحرير تجارة الخدمات المالية في النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي للمدة (١٩٩١-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، ٢٠٠٨، ص ١٢٥.
- (*) يتمثل هذا المعلم في معدل نسبة الموجودات الأجنبية إلى إجمالي الموجودات ونسبة المطلوبات الأجنبية إلى إجمالي المطلوبات وتشمل الموجودات (الأصول) الأجنبية لدولة ما مستحقات من مصارف في الخارج + إئتمان ممنوح للخارج + استثمار في أوراق مالية أجنبية + أصول أخرى أما المطلوبات (الخصوم) الأجنبية فتتمثل بالودائع + سندات طويلة الأجل + مستحقات لمصارف في الخارج + مطلوبات أخرى ينظر: عماد شهاب، التجارة والخدمات:الخدمات المالية، أوراق موجزة مقدمة الى المؤتمر الوزاري الخاص لمنظمة التجارة العالمية، الاسكوا والبنك الدولي، المكسيك، كانون، ٢٠٠٣، ص ١٥.
- (٢٦) وليد إسماعيل السيفو، المدخل إلى الإقتصاد القياسي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٨، ص ٦٦.
- (٢٧) Douglas RDewey and KHLu, A correlation and path: coefficient Analysis of components of Crested Wheatgrass Seed Production, Agron Journal, vol٥١, ١٩٥٩, pp. ٥١٥-٥١٨.

وكذلك يُنظر :

D Link & B Mishra, Path Coefficient analysis of yield in rice varieties, Indian J Agric Sci ,٤٣, New Delhi, ١٩٧٣, pp ٣٧٦-٣٧٩.